إجابة مكتب المساعدة بمركز U4 45 :2024

مصر: الفساد ومكافحة الفساد

التركيز على مخاطر الفساد غير المالي

دينيس رودريغيز-أوليفاري

مراجعة روبرت فورستر (معهد كريستيان ميكلسن)

يقوّض الفساد الذي تشهده مصر الاستقرار الاجتماعي والسياسي والحوكمة والتنمية في البلد. وتتناول هذه الإجابة من أجوبة مكتب المساعدة مخاطر الفساد غير المالي في التعليم والصحة والدفاع والحكم المحلي، وتشدد على القضايا الدائمة المتمثلة في المحسوبية والمحاباة وانعدام الشفافية، لا سيما داخل المؤسسة العسكرية والشرطة، وفوق ذلك تسلط الضوء على المساحة المدنية المقيدة بشدة وحريات التعبير والصحافة المحدودة.

أجوبة مكتب المساعدة عبارة عن أوراق بحثية مصممة خصيصًا ويتم إعدادها خلال عشرة أيام عمل. مكتب المساعدة بمركز U4 لموارد مكافحة الفساد عبارة عن خدمة بحثية مجانية مقدمة بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية.

tihelpdesk@transparency.org

تاريخ النشر

أغسطس/آب 2024

الكلمات المفتاحية

مصر – التعليم – الدفاع – الحكم المحلي – الصحة

قراءة ذات صلة بمركز U4

ما ينجح في برامج مكافحة الفساد: الدروس المستفادة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2019)

اتجاهات الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2012)

بناء القدرات من أجل السياسيين في سياق فساد الأنظمة: مكافحة الواسطة في الأردن (2019)

الاستفسار

ما مخاطر الفساد الرئيسية في مصر، مع التركيز على مخاطر الفساد غير المالي؟

النقاط الرئيسية

- يتمتع الجيش المصري بقوة اقتصادية كبيرة ونفوذ سياسي واسع في البلد، وهناك حاجة إلى إصلاحات شاملة لتعزيز الشفافية، وتقليص هيمنة الجيش على الاقتصاد، وتعزيز بيئة اقتصادية أكثر تنافسية وشمولاً.
- استيعاب دور *الواسطة* (المحسوبية) عنصر أساسي لفهم مَن يستغلون نفوذهم وأهمية العلاقات الاجتماعية ذات الصلة في مصر.
- تخنق القوانين الحالية جهود المجتمع المدني وتهدد المعارضة بالاعتقال التعسفي والاتهامات بالمروق والمعاملة غير العادلة.
- مصر من أسوأ البلدان بالنسبة للصحفيين، وذلك في ضوء مستوى القمع والقيود المفروضة على حرية الصحافة والتعبير.
- خصخصة قطاع التعليم وعدم استقراره وافتقاره إلى الطابع الرسمي تفتح الباب أمام مخاطر الفساد المالي وغير المالي على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية.

المحتويات

خلفية عامة	5
مدى الفساد	7
أشكال الفساد غير المالي في مصر	9
إساءة استغلال السلطة	9
المتاجرة بالنفوذ	9
إساءة استغلال المنصب الوظيفي وعرقلة العدالة	10
الفساد الجنسي	11
الفساد الانتخابي	11
القطاعات المتضررة من الفساد في مصر	13
الدفاع	13
التعليم	14
الصحة	15
الحكم المحلي	16
الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في مصر	18
الاتفاقيات والمبادرات الدولية	18
الإطار القانوني المحلي	19
الإطار المؤسسي	20
أصحاب المصلحة الآخرون	22
المراجع	24

خلفية عامة

في أعقاب الربيع العربي، ما زالت مصر تعاني من العديد من التحديات السياسية والمجتمعية والاقتصادية على الرغم من مرورها بالعديد من التحولات والجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية وتعزيز مؤسساتها. ويتولى الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي منصبه منذ عام 2014 بعد إطاحة الرئيس السابق في عام 2013. ويتسم المشهد السياسي في مصر بقمع المعارضة، مع محدودية الحريات السياسية ووجود شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان (فريدوم هاوس 2024). وتخضع وسائل التواصل الاجتماعي للمراقبة، وغالبًا ما يتم إسكات الأصوات المعارضة من خلال وسائل قانونية وغير قانونية.

في ديسمبر/كانون الأول 2023، فاز السيسي بولاية ثالثة بنحو 90% من الأصوات في عملية انتخابية شابها القمع والاتهامات بالتلاعب (الغزالي حرب 2024). وفي الوقت نفسه، يشكل ارتفاع الدين المحلي والأجنبي تحديًا للاستقرار المالي للبلد على الرغم من الإجراءات الحكومية الأخيرة والدعم المقدم من المقرضين الدوليين، بما في ذلك زيادة قرض صندوق النقد الدولي بمقدار 5 مليارات دولار بحلول عام 2024 (صالح 2024). وتقدم الحكومة دعمًا كبيرًا للمواد الغذائية والوقود، وفي مايو/أيار 2024، قررت زيادة سعر الخبز المدعوم بنسبة 300%، مما أثر على ثلثي السكان الذين يعتمدون على البرنامج (عبد الله والصفتي 2024).

ومنذ عام 2016، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم مليارات الدولارات لتنفيذ إصلاحات من خلال القروض وبرامج المساعدات الطارئة لمصر، لا سيما من أجل "تنفيذ إصلاحات هيكلية رئيسية لتعزيز الشفافية والحوكمة والمنافسة" فضلاً عن خصخصة أصول الدولة (صندوق النقد الدولي 2016). لكن على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة، فإن هذه الجهود تفشل في معالجة الشواغل بشأن الشفافية في الشركات المملوكة للجيش، وهو ما يشكل مصدر قلق رئيسي في البلد. وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز مؤخرًا مع صندوق النقد الدولي (2024) الذي يطالب الآن بتحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص وتوفير قدر أكبر من تكافؤ الفرص بين الكيانات الحكومية والقطاع الخاص، فإن تأثير هذه التغييرات لم يتضح بعد.

مارس قطاع الدفاع المصري نفوذًا هائلاً في المجالين السياسي والاقتصادي للبلد منذ ثمانينيات القرن العشرين (هيومن رايتس ووتش 2020)، حيث تمتلك القوات المسلحة وتدير منشآت للتصنيع والزراعة وإنتاج الأغذية وإدارة الموارد في مصر. ويشير الخبراء إلى أن رئيس الجمهورية "حوّل نطاق الجيش ودوره الكبير إلى جهة فاعلة مستقلة يمكنها إعادة تشكيل الأسواق والتأثير على وضع السياسات الحكومية والاستراتيجيات الاستثمارية" (صايغ 2019).

وفي فبراير/شباط 2024، أصدرت السلطات المصرية تشريعًا جديدًا يرسّخ ويوسّع صلاحيات المؤسسة العسكرية، الواسعة أصلاً، على الحياة المدنية في مواجهة الأزمة الاقتصادية في البلد، مما يشكل تهديدًا كبيرًا للحقوق والحريات الأساسية. وسيسمح هذا التشريع للقوات المسلحة بممارسة وظائف معينة بدلاً من الشرطة والقضاء المدني والسلطات المدنية الأخرى (هيومن رايتس ووتش 2024(ب)). وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مجموعات أمنية خاصة موالية للدولة، مثل مجموعة فالكون، التي يديرها جنرالات عسكريون متقاعدون، لتأمين مناطق الاحتجاجات المحتملة في الجامعات والمطارات ووسط القاهرة (الغزالي حرب 2024).

علاوة على ذلك، فإن الصراع المستمر بين إسرائيل وحماس منذ عام 2023 لم يؤد إلى تعميق الصعوبات السياسية والدبلوماسية التي تواجه مصر فحسب، بل أثّر أيضًا تأثيرًا كبيرًا على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالسياحة وصادرات الغاز وإيرادات قناة السويس. ومن المتوقع أن يتأثر قطاع السياحة أشد التأثر بهذا الصراع، مما أثار موجة من إلغاء الحجوزات (تشونغ 2023). كما أدى توقف إسرائيل المؤقت عن العمل في حقل غاز تمار إلى انخفاض إيرادات إعادة تصدير الغاز في مصر بنسبة 50% (كافيرو 2024).

ويقوض غياب القضاء المستقل ووكالات مكافحة الفساد القوية دومًا الجهود الرامية إلى الحد من الفساد في مصر. ونادرًا ما تُسفر قضايا الفساد البارزة عن عقوبات كبيرة، مما يخلق تصورًا قويًّا بالإفلات من العقاب تجاه مَن هم في السلطة. وهذه البيئة التي يسودها الفساد لا تقوض ثقة الجمهور في الحكومة فحسب، بل تردع الاستثمار الأجنبي وتعوق النمو الاقتصادي بشكل كبير.

مدى الفساد

على الرغم من تصنيف مصر في البداية كنظام استبدادي معتدل، فوفقًا لمؤشر برتلسمان للتحوُّل، شهد البلد تحسنًا طفيفًا في وضعه الديمقراطي بين عامي 2006 و 2014. وبلغ هذا التحسن ذروة عند درجة 4.92 لحالة الديمقراطية (حيث 10 تمثل أعلى قيمة) في عام 2014 عندما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ومنذ ذلك الحين، شهد مؤشر الديمقراطية تراجعًا مستمرًا في البلد، الذي انتقل إلى تصنيف نظام استبدادي متشدد في عام 2016 بدرجة 3.93 ثم انخفض أكثر إلى 3.42 بحلول عام 2024 (مؤسسة برتلسمان 2024). وينعكس هذا التآكل في حالة الديمقراطية في تراجع الدرجات الخاصة بتقييمات القضاء المستقل، والتي بلغت ذروتها أيضًا عند 6 في عام 2014، لكن انخفضت بمقدار النصف إلى 3 بحلول عام 2024. وينوّه مؤشر برتلسمان للتحوُّل إلى أن "مصر تفتقر إلى العدالة في التوزيع، والمنافسة العادلة، والمساواة في حقوق المشاركة الاقتصادية، وسياسات مكافحة الفساد الصارمة" (مؤشر برتلسمان للتحوُّل 2024).

ويؤكد مؤشر مدركات الفساد نتائج مؤشر برتلسمان للتحوُّل، إذ يبيّن أن أداء البلد ظل مثيرًا للقلق باستمرار، مع وجود إشكاليات عميقة الجذور تتعلق بالفساد في مختلف القطاعات. وظلت درجات مصر على انخفاضها طيلة العقد الماضي، حيث تراوحت نمطيًّا بين منتصف العشرينات ومنتصف الثلاثينات. وفي عام 2023، حصلت مصر على درجة قدرها 35 من أصل 100 واحتلت المرتبة 108 من أصل 180 بلدًا، مما يدل على إدراك معدلات الفساد المرتفعة (منظمة الشفافية الدولية 2023). وتضع هذه الدرجة مصر في النصف السفلي من الترتيب عالميًّا.

الشكل 1: درجة مصر على مؤشر مدركات الفساد من 2012 إلى 2023 (منظمة الشفافية الدولية 2023)

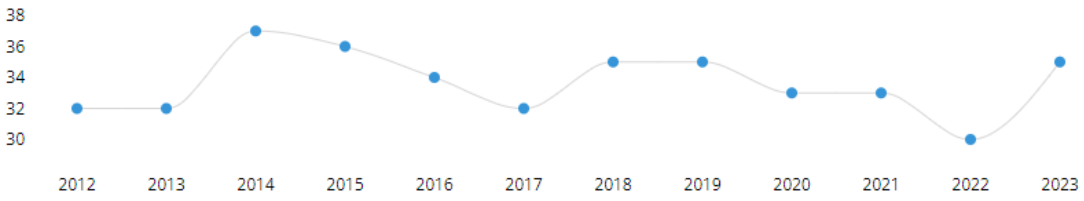

يتراوح المؤشر الفرعي لمكافحة الفساد، ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي، من -2.5 (ضعيف) إلى 2.5 (قوي)، ويُظهر دومًا درجات سلبية فيما يخص مصر. وفي عام 1996، بلغت درجة مصر -0.47، والتي ساءت بشكل طفيف إلى -0.58 في عام 2004. وبحلول عام 2013، تراجعت الدرجة إلى -0.81، مما يعكس تفاقمًا في مدركات الفساد. وكما في عام 2022، بلغت الدرجة -0.68. وتسلط هذه التصنيفات المنخفضة والتقديرات المتشائمة المستمرة الضوء على التحديات التي تواجه مصر في وضع تدابير فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الشفافة (مؤشرات الحوكمة العالمية 2022).

الجدول 1: مؤشرات الحوكمة العالمية (الدرجة -2.5 هي الأضعف والدرجة +2.5 هي الأقوى) لمصر في الأعوام 2012 و 2017 إلى 2022:

المؤشر	2012	2017	2022
المشاركة بالرأي والمساءلة	0.77-	1.25-	1.45-
فعالية الحكومة	0.68-	0.53-	0.45-
سيادة القانون	0.54-	0.45-	0.26-
مكافحة الفساد	0.58-	0.50-	0.68-

وأخيرًا جاءت مصر في النصف السفلي (حيث يمثل الرقم 10 أعلى درجة) على مؤشر النزاهة في القطاع العام الذي يصدره المركز الأوروبي لبحوث مكافحة الفساد وبناء الدولة. ويعتبر مكون الشفافية الإدارية (2.13 من 10) ومكون حرية الصحافة (2.12 من 10) من القطاعات التي حصلت على تصنيف شديد الانخفاض. وتشير توقعات الفساد في مصر الصادرة عن المركز الأوروبي لبحوث مكافحة الفساد وبناء الدولة إلى أنه على الرغم من التقدم الجيد الذي أحرزه البلد في مجال شفافية الميزانية، فإن محاولات النظام القضائي الرامية إلى مقاومة التدخل السياسي باءت بالفشل (المركز الأوروبي لبحوث مكافحة الفساد وبناء الدولة، دون تاريخ). علاوة على ذلك، يظل الجيش فوق القانون، ونتيجة قمع وسائل الإعلام والمجتمع المدني صار التقدم صعبًا (المركز الأوروبي لبحوث مكافحة الفساد وبناء الدولة، دون تاريخ).

أشكال الفساد غير المالي في مصر

ينصبّ تركيز إجابة مكتب المساعدة هذه على أشكال الفساد غير المالي[1] في مصر. وهذا يشمل عمليات التبادل التي لا تنطوي على معاملات نقدية لكن تنطوي في المقام الأول على إساءة استغلال للسلطة أو المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية. ويتلاعب هذا النوع من الفساد بالهياكل السياسية والقضائية والاجتماعية لتعزيز النظام السياسي، فيما يقوض في الوقت نفسه نزاهة المؤسسات ويسحق المعارضة السياسية.

إساءة استغلال السلطة

تعتبر إساءة استغلال السلطة سمة بارزة في المشهد السياسي المصري. فمنذ انقلاب 2013، هيمنت الأجهزة العسكرية والاستخباراتية على النظام السياسي بتقويض الضوابط والموازين الديمقراطية، حيث انتقلت السلطة من الرئيس إلى حلفائه في الجيش (فريدوم هاوس 2023). وتم اتخاذ إجراءات قمعية عنيفة ضد أي معارضة، مع وجود تقارير تتحدث عن قيام رجال الأمن الحكوميين بالاعتداء جسديًا على الصحفيين أو المعارضين السياسيين الذين انتقدوا النظام علنًا (مجدي 2023).

ومن خلال شبكات المحسوبية وتداخل الأدوار داخل الطبقة السياسية، عزز الجيش سلطة حصوله على امتيازات اقتصادية وإعاقة التدقيق من قِبل المواطنين المستقلين (منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة 2018:16). وفعل ذلك بضمان وجود عدد كبير من ضباط الجيش في المناصب العليا، وتمرير القوانين لمواصلة منح أنفسهم حقوقًا متزايدة بلا توقف، وقمع المعارضة بوحشية، وإطلاق حملة علاقات عامة تهدف إلى زيادة ثقة الجمهور فيهم (منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة 2018:16). كما يتمتع الجيش بسلطة تعيين الهياكل الحكومية المحلية، بما في ذلك في المدن والأحياء والمجالس (منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة 2018:16).

المتاجرة بالنفوذ

استغلال الشخص لمنصبه أو علاقاته للتأثير على الإجراءات أو القرارات المتخذة أمر شائع في مصر، وذلك نتيجة التشابك بين السلطة السياسية والنفوذ العسكري والمصالح الاقتصادية. ويعتري التشوه آليات السوق من خلال المنافسة غير العادلة، واحتكار السوق، وتشوه الأسعار، وسوء تخصيص الموارد، وعدم التكافؤ في الحصول على الفرص. ومنذ بداية *الانفتاح*[2]

---

[1] تورد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عددًا من الأشكال غير المالية للفساد التي لا تنطوي بشكل مباشر على تبادل الأموال أو الحصول على منافع مالية، لكن تشكل مع ذلك إساءة استغلال للمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية. وتشمل هذه الجرائم المتاجرة بالنفوذ (المادة 18)، وإساء استغلال المنصب الوظيفي (المادة 19)، والتستر (المادة 24)، وعرقلة العدالة (المادة 25). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأشكال الأخرى للفساد غير المالي تشمل المحسوبية، والمحاباة، وتضارب المصالح، والتمييز، والتحيز. انظر المزيد من المعلومات في روز-أكرمان وباليفكا (2016).

[2] يشير *الانفتاح* إلى الفترة التي بدأت في عام 1967 عندما انتقلت مصر إلى نظام ليبرالي جديد، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة، لكن رواتب القطاع العام أصابها الركود، وتوقف تقديم بعض أنواع الدعم الحكومي، مما أفضى إلى أعمال شغب في عام 1977 (عارف، دون تاريخ).

في عام 1967، اتسم تحرير الاقتصاد في مصر بالفساد السياسي وغياب الشفافية ومحاولات استبعاد فئات معينة (لا سيما الجماعات ذات الميول الإسلامية) من شبكات رعاية الدولة وكبار رجال الأعمال (عدلي 2020).

ويتغلغل نفوذ الحكومة الحالية في مختلف القطاعات، من الأعمال إلى السياسة، مما أدى إلى تجميع القوة الاقتصادية بين أيدي قلّة من الأفراد، وخاصة في القوات المسلحة. وأدى نظام المحسوبية في مصر إلى تحويل الدولة إلى "حزام ناقل، حيث يتم الاستيلاء على الأموال العامة التي انتقلت من المجال العام إلى جيوب المؤسسة العسكرية" (مندور 2020). وفي عهد السيسي، ازدهرت الشركات المملوكة للجيش، المعفاة من ضريبة القيمة المضافة. فعلى سبيل المثال، نجد أن شركة العريش للأسمنت، وهي أكبر مصنع للأسمنت في مصر، مملوكة للجيش وتستفيد من الإعفاءات الضريبية التي تسمح لها بالتفوق على شركات القطاع الخاص، مما يسفر عن تشوهات في السوق وانعدام الكفاءة الاقتصادية (رويترز 2018). ويقع معظم القطاع الاقتصادي العسكري الرسمي خارج نطاق هيئات الرقابة ومكافحة الفساد في مصر، سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع (صايغ 2019:18). وتشمل بعض الامتيازات الأخرى التي تتمتع بها الشركات المملوكة للجيش الحق القانوني في استخدام الأراضي المخصصة للجيش كحقوق ملكية في المشاريع التجارية المشتركة، واستخدام المجندين كأيدٍ عاملة، والدعم الحكومي، وأسعار الصرف الأجنبي المميزة، والقدرة على الفوز بالعقود حتى قيم معينة بالأمر المباشر دون تقديم عطاءات أو منافسة (صايغ 2019).

وفي مايو/أيار 2023، وبعد ضغوط من صندوق النقد الدولي للسماح للمستثمرين من القطاع الخاص بدخول السوق، دخلت الشركة المتحدة للتبغ، وهي شركة تابعة لعملاق التبغ فيليب موريس إنترناشونال، السوق المصرية بعد فوزها بمناقصة متنازع عليها. وفي رسالة موقعة إلى رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي (مؤسسة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد 2024)، زعمت الشركات الثلاث الأخرى مقدمة العطاءات أن هذا سيؤدي إلى "تشوهات في السوق" و"أشكال جديدة من الاحتكار". ويقول المنتقدون إن هذه العملية تفتقر إلى الشفافية والنزاهة، وإن المناقصة تم تصميمها عمدًا لصالح شركة فيليب موريس إنترناشونال (مؤسسة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد 2024). وتعود ملكية جزء من الشركة المتحدة للتبغ إلى شركة فيليب موريس إنترناشونال، والبقية يملكها رجل أعمال إماراتي والشركة الشرقية إيسترن كومباني (مؤسسة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد 2024). لكن النسبة المتبقية وقدرها 38% تعتبر "قضية حكومية" و"سرية"، وقال بعض الخبراء إن هذا ينم عن ضلوع شركات مملوكة للجيش المصري (مؤسسة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد 2024).

في حالة مصر، تزداد سهولة استغلال النفوذ أيضًا من خلال استخدام *الواسطة*، وهي شكل من أشكال العلاقات الشخصية والمحسوبية. فاستخدام *الواسطة* أو استحضارها معناه أن تطلب التدخل أو التوسط من شخص ما لكي تحصل على ميزة من نوع ما من طرف ثالث، وهي في الأساس تبادل للمصالح (جاكسون وتوبين وإيغرت 2019). فامتلاك المرء للعلاقات وقدرته على العمل *كواسطة* بفضل وظيفته يعتبر ميزة مهنية عظيمة ويمثل رأس مال اجتماعيًّا ثمينًا (دوغان 2017:3)، وغالبًا ما يستخدم هذا كآلية للتغلب على البيروقراطية عديمة الكفاءة. لكن من المعروف أنها تسهّل الفساد في البلد، ويقول رجال الأعمال إنهم يعتمدون على *الواسطة* لمزاولة أعمالهم والتمتع بمعاملة مميزة في البلد (شبكة GAN Integrity للنزاهة 2020).

إساءة استغلال المنصب الوظيفي وعرقلة العدالة

تم استخدام تدخل الشرطة كشكل من أشكال إساءة استغلال المنصب الوظيفي لقمع المعارضة السياسية وتكريس السلطة في مصر. ففي 23 يونيو/حزيران 2020، اعتقلت الشرطة الناشطة الحقوقية سناء سيف، التي عانت على مدى سنوات من المضايقات والترهيب، أمام نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة (مندور 2020). وتم اعتقالها بالتواطؤ مع النيابة العامة، وهي سلطة قضائية مستقلة. ويرتبط هذا الإجراء أيضًا بالاعتقال التعسفي لشقيقها علاء عبد الفتاح، المعتقل تعسفيًّا منذ عام 2019، بتهمة "نشر أخبار كاذبة" و"التحريض على جرائم إرهابية" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" (منظمة العفو الدولية 2020).

وتعْمد قوات الأمن، بالتعاون مع الشرطة والجيش، إلى ترهيب المعارضين والناشطين والصحفيين. ومن الحالات المشابهة الاعتقال التعسفي لرجلي الأعمال صفوان ثابت ونجله سيف ثابت، مالكي شركة جهينة، حيث احتجزتهما الحكومة المصرية لعدة أشهر بعد أن رفضا، حسبما أشارت التقارير، التنازل عن حصتيهما في شركتهما لصالح شركة مملوكة للدولة. وبحسب منظمة هيومن رايتس ووتش، أمرت نيابة أمن الدولة العليا بسجنهما بتهم غامضة وهي "تمويل الإرهاب، وتقويض الاقتصاد الوطني، والانضمام إلى جماعة محظورة" دون تقديم أي دليل على ذلك (هيومن رايتس ووتش 2021).

كما تعرض استقلال قطاع العدالة للاستهداف من خلال أفعال تعمدت عرقلة الإجراءات القانونية المقررة أثناء إنفاذ العدالة أو التحقيقات أو الإجراءات القانونية. ويشمل استهداف القضاة والمدققين المستقلين عمليات النقل العقابية وحملات التشهير والتلاعب بإجراءات إنفاذ العدالة، حيث قضت محكمة مصرية بسجن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات السابق هشام جنينة لمدة خمس سنوات بعد أن أقاله الرئيس السيسي بتهمة ما يُزعم أنه مبالغة في تقدير تكاليف الفساد في البلد. وأدانته المحكمة العسكرية في عام 2018 بتهمة "نشر معلومات من شأنها الإضرار بالجيش". وعندما أُطلق سراحه في عام 2023 بعد قضاء عقوبته، وُجّهت إليه مرة أخرى تهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة (وكالة فرانس برس 2023). وأخيرًا ذكرت صحيفة الشروق أن 35% من دفعة تعيينات معاوني النيابة العامة الجديدة من خريجي عام 2011 هم من أبناء القضاة والمستشارين، مما ينم عن تفشي المحسوبية في هذا القطاع (سعد 2014).

الفساد الجنسي

الفساد الجنسي شكل من أشكال الفساد والاعتداء الجنسي يستغل فيه الأفراد الذين يتولون مناصب سلطة سلطتهم لإجبار الآخرين على تقديم خدمات جنسية مقابل القيام بمسؤولياتهم المحددة (معهد بازل للحوكمة 2023؛ فرنسا 2022). علاوة على ذلك، يغيب عن الناس عمومًا فهم أن الابتزاز الجنسي هو شكل من أشكال الفساد، وأن عدم وجود عقوبات يتأثر سلبًا بالطبيعة الأبوية للعلاقات الأسرية في بعض دول الشرق الأوسط (موزكير 2023).

وفي مصر، وعلى الرغم من عدم وجود دراسة منهجية حول الفساد الجنسي في البلد، وردت مؤشرات في عدد من التقارير الإخبارية تنْبئ بأن هذه إشكالية قائمة، حيث أُلقي القبض على أستاذ للقانون الدولي بجامعة عين شمس (جامعة حكومية بالقاهرة) بتهمة ممارسة الجنس مع 85 طالبة مقابل مساعدتهن في أحد الامتحانات (منظمة الشفافية الدولية 2016). وفي قضية أخرى، اتُّهم قاضٍ في القاهرة بطلب رشوة جنسية مقابل إصدار أحكام متحيزة في القضايا التي يترأسها في مدينة نصر بالقاهرة (GGTN 2023). وطلب نائب محافظ الجيزة خدمات جنسية من امرأة مقابل إصدار قرار من نائب المحافظ بوقف العمل في قطعة أرض محل نزاع، كما تم ضبط موظف بإدارة الأسر المنتجة بمديرية التضامن الاجتماعي بكفر الشيخ عرض إقامة علاقة غير شرعية مع امرأة مقابل تقديم قرض لها لفتح كشك (صبرة 2024).

الفساد الانتخابي

الانتخابات الحرة والنزيهة شيء نادر في مصر. فخلال الانتخابات الرئاسية لعام 2014، خضعت منظمات المجتمع المدني لقوانين تقييدية وتعرضت لاعتقالات ومداهمات في محاولة لعرقلة قدرتها على العمل بطريقة حرة (غيرادو 2023). ثم في عام 2018، أثار المرشحون الرئاسيون المحتملون شكاوى بشأن انتهاكات الحقوق وبث العراقيل أثناء العملية الانتخابية، مما أثار شواغل بشأن محاباة بعض المرشحين (غيرادو 2023).

وفي عام 2019، أجري استفتاء في محاولة لتعديل دستور عام 2014 بإدخال تغييرات لتمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية، وتوسيع سيطرة الرئيس على القضاء، وترسيخ دور الجيش في السياسة. وخلال فترة الانتخابات، وردت تقارير في الأحياء التي تسكنها الطبقة العاملة تفيد بتقديم رشاوى في صورة أموال وعلب طعام للمواطنين لحثهم على التصويت (مايكلسون ويوسف 2019). وتواردت التقارير نفسها في عام 2020 أثناء انتخابات مجلس الشيوخ، حيث تم منح المواطنين أبناء الطبقة العاملة صناديق مواد غذائية في حالة تقديمهم ما يثبت أنهم أدلوا بأصواتهم (نجيب 2020). ونُقل عن مواطنين قولهم إنهم لا يعرفون من هم المرشحون، لكنهم يحتاجون إلى المواد الغذائية (نجيب 2020).

القطاعات المتضررة من الفساد في مصر

الدفاع

الفساد ضارب بجذوره داخل المؤسسة العسكرية المصرية، مما يفرض تحديات كبيرة أمام الشفافية والمساءلة. ففي مصر، تتمحور العلاقات بين النخبة والدولة حول عائلة مبارك والنخب السياسية الأخرى والقوات المسلحة (التي بدأ نفوذها مع الانقلاب العسكري في عام 1952)، الأمر خلق نمطًا ممنهجًا من المحسوبية استمر على الرغم من الانتفاضات العربية. وعلى الرغم من أن الإطاحة بمبارك أعقبتها فترة وجيزة من المحاولات الديمقراطية، فإن الجيش سرعان ما أعاد تأكيد هيمنته بعد أحداث 2013، الأمر الذي رسّخ المحسوبية بشكل أكبر.

اختفى الدور الكلاسيكي الذي كان يلعبه قطاع الدفاع كوسيط في الصراع الاجتماعي، وبدلاً منه عمد إلى الاستيلاء الواسع على الأموال العامة، كما يُستخدم كأداة لقمع الأصوات المعارضة (مندور 2020). وهذا النمط ليس حكرًا على مصر، بل هو سائد في جميع أنحاء المنطقة، حيث تتشكل تجربة كل دولة من خلال سياقها التاريخي والسياسي المعين (كيرشانلي 2023). وتعززت سلطة الجيش بشكل أكبر في يناير/كانون الثاني 2024، عندما أُقر على عجل قانون وتعديل جديدين[3] يكلفان القوات المسلحة بالتنسيق الكامل مع الشرطة المدنية في تأمين وحماية المنشآت والمرافق العامة، فضلاً عن منح أفراد الجيش سلطات الضبط القضائي والصلاحيات المرتبطة بها والمقررة لمأموري الضبط القضائي من الشرطة المدنية فيما يتعلق بالاعتقال والمصادرة (هيومن رايتس ووتش 2024). وسيتم الآن محاكمة المتهمين بجرائم متعلقة بالمرافق أو المباني العامة الحيوية أمام المحاكم العسكرية (هيومن رايتس ووتش 2024).

كما شهدت مشاركة الجيش في الاقتصاد نموًّا كبيرًا، لا سيما في عهد الرئيس السيسي. وتعرض النموذج الاقتصادي الذي يتبناه السيسي، والذي يركز على المشاريع الضخمة التي تديرها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية، لانتقادات شديدة بسبب ترسيخه للفساد وانعدام الكفاءة. فهذه المشاريع، كتوسيع قناة السويس وبناء عاصمة جديدة للبلد، غالبًا ما تكون فوق الرقابة المدنية، وتوجه موارد عامة هائلة عبر القنوات العسكرية وتؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية (إيجبت ووتش 2022).

واستشرى الفساد داخل المؤسسة العسكرية المصرية لدرجة أنه يمتد إلى ما وراء حدود البلد. ومن الأمثلة على ذلك الاتهامات التي وُجّهت مؤخرًا إلى السيناتور الأمريكي روبرت مينينديز بقبول رشاوى بالنيابة عن الحكومة لتأمين المعونات العسكرية ودعم المبيعات العسكرية الأجنبية، الأمر الذي يسلط الضوء على جهود الجيش للتلاعب بالقيادات السياسية الأمريكية لتحقيق مكاسب مالية (دون 2023؛ كابرال 2024). وهذا لا يسلط الضوء على الفساد في الجيش المصري فحسب، بل يسلط الضوء أيضًا على الفساد في الخارج، في الولايات المتحدة.

وتلعب القوات المسلحة المصرية دورًا كبيرًا في الشأن السياسي الداخلي. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، تحول قطاع الدفاع إلى قوة اقتصادية كبيرة، وامتد نفوذه إلى مختلف القطاعات المدنية، بما في ذلك البنية التحتية والواردات وإنتاج السلع الاستهلاكية. ومع ذلك فغالبًا ما تتسم مشاركة الجيش المالية بانعدام الشفافية. وتشير الأدلة غير الموثّقة وروايات المطّلعين أيضًا إلى وجود فساد واسع النطاق وروتيني داخل قطاعات الدفاع المنخرطة في المشتريات والترخيص والتعاقدات العامة. وتتم مزاولة أنشطة الأعمال التابعة للهيئات العسكرية في سرية تامة، مما يسهل الفساد ويمنع أي رقابة من قِبل المواطنين (هيومن رايتس ووتش 2020).

---

[3] قانون رقم 3 لسنة 2024 بشأن تأمين وحماية المنشآت والمرافق العامة والحيوية في الدولة وتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري رقم 25 لسنة 1966.

ومنذ إصلاحات التأميمية في ستينيات القرن العشرين على وجه الخصوص، استحوذت الأنشطة الاقتصادية العسكرية على حصة غير متناسبة من الإيرادات العامة وظلت إلى حد كبير خارج نطاق أجهزة التدقيق ومكافحة الفساد في مصر (صايغ 2019). وتكشف الأدلة غير الموثقة وروايات المطّلعين عن فساد واسع النطاق وروتيني، لا سيما في المشتريات والعقود والخدمات العامة (صايغ 2019). وتشير التقارير إلى أن الشركات التابعة للجيش تمتد إلى قطاعات متنوعة كالبنية التحتية والتصنيع الكيميائي وإنتاج الأغذية، ولا تخضع لنفس معايير الإفصاح المالي التي تخضع لها الشركات الأخرى المملوكة للدولة (هيومن رايتس ووتش 2020).

ومن ثم فالشفافية والمساءلة في الشركات المملوكة للجيش أمران حاسما الأهمية لمعالجة الفساد وسوء الإدارة وإهدار الموارد العامة التي يمكن استثمارها بدلاً من ذلك في الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والإسكان والغذاء والحماية الاجتماعية. لكن ما زال التطبيق الفعال لتدابير الشفافية يشكّل تحديًا كبيرًا في البلد.

وعلى الرغم حالات الفساد المستشرية في الجيش المصري، فإن ثقة الجمهور في هذه المؤسسة ما زالت مرتفعة بشكل يثير الحيرة. فوفقًا للباروميتر العربي وغيره من المؤشرات، تتناقض ثقة الجمهور في الجيش تناقضًا صارخًا مع تراجع الثقة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويسلط هذا التفاوت الضوء على اختلال شديد في العلاقات بين المدنيين والعسكريين، ويشير إلى أنه على الرغم من أن المواطنين قد يعتمدون على الجيش لتحقيق الاستقرار، فإن هذا الاعتماد يقوض الحوكمة الديمقراطية والرقابة المدنية (الغنيمي 2021).

التعليم

تختلف أعمال الفساد باختلاف المستوى داخل التسلسل الهرمي، حيث تركز بعض الحالات على مستوى واحد، في حين تتطلب حالات أخرى التنسيق عبر مستويات متعددة، مما يشير إلى وجود إشكاليات في الأنظمة. وفي قطاع التعليم، يمتد الفساد من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي. فعلى المستوى الجزئي، تسلط التقارير الضوء على أحداث من قبيل التبرعات القسرية التي تؤخذ من أولياء الأمور، وتحويل مسار الموارد المخصصة لبرنامج التغذية المدرسية، وتقديم حوافز مالية غير مستحقة للموظفين والمعلمين الذين يبيعون الامتحانات (فايد 2019). ويعتبر سوء السلوك البحثي في مصر هو الأعلى في منطقة شمال أفريقيا، ويشمل قضايا تتعلق بالتأليف والانتحال والأمور غير الأخلاقية وإجراءات المراجعة وتضارب المصالح (سواحل 2022). ويسفر الفساد داخل قطاع التعليم عن تفاقم التفاوت في إمكانية الحصول على تعليم جيد، لا سيما بالنسبة للفئات المحرومة والمهمشة، مما يقوض مصداقية المؤسسات التعليمية، ويُضعف ثقة الجمهور، ويقلل من جودة التعليم المقدم (فايد 2019؛ صبحي 2023).

وهناك قضية فساد أخرى كبيرة في قطاع التعليم ترتبط بإنفاق موظفي مكتب وزير التعليم 222 ألف جنيه مصري (حوالي 4600 دولار أمريكي) على وجبات غذائية شخصية على مدار سنة، وذلك حسبما أفاد الجهاز المركزي للمحاسبات (حافظ 2014). كما حصل مستشار الوزير على مكافآت مالية غير مبررة (عبد العليم 2014). وكمثال يسلط مزيدًا من الضوء على الفساد المستشري داخل القطاع والشبهات التي تثور حوله، يواجه أحمد عبد الخالق، أول وزير تعليم يعيّنه الرئيس المصري السيسي بعد انقلابه سنة 2013، اتهامات خطيرة بالفساد فيما يتعلق بإجراءات اتخذها بين يونيو/حزيران 2014 وسبتمبر/أيلول 2015 (ميدل إيست مونيتور 2022).

وتشير التقارير إلى أن وزير التعليم الأول، الذي كان قبل ذلك رئيسًا لجامعة المنصورة، ارتكب ثلاث مخالفات مالية بين عامي 2014 و 2015، بما في ذلك حصوله على أجور أعلى بكثير من المعتاد للمناصب المماثلة في الجامعات الأخرى (ميدل إيست مونيتور 2022). وأكدت إحدى الهيئات التنظيمية الحكومية أن المدفوعات المبالغ فيها التي تقاضاها رئيس الجامعة السابق غير قانونية (ميدل إيست مونيتور 2022)، مما يسلط الضوء على تفشي سوء السلوك المالي وإساءة استغلال السلطة من قِبل المسؤولين.

وبناء على ما ذكره فايد (2019)، يمكن ملاحظة تجارب الفساد في قطاع التعليم في مصر على مختلف المستويات. فالفساد على مستوى الوزارة يمارَس من خلال الرشاوى والمحسوبية في التوظيف والقبول والتعيينات والترقيات. وأما على مستوى المديريات، فتشمل هذه الممارسات تحويل المستلزمات المدرسية إلى سوق القطاع الخاص، والمحسوبية، والتغاضي عن المخالفات المدرسية، أو توظيف معلمين وهميين.

فقد شهدت محافظة الشرقية تعيين 1387 معلمًا ومعلمة جدد بشكل مخالف للنظام في مدرسة لا يزيد عدد طلابها عن 183 طالبًا وطالبة. ونتيجة لذلك حدث اختلال كبير في نسبة الطلاب إلى المعلمين عند 7:1. والأمر الصادم أن الكثير من هؤلاء المعلمين كانوا يعملون في الخارج في إيطاليا، ولم تتم محاسبة أي مسؤول، مما يسلط الضوء على استشراء التواطؤ في الفساد بين موظفي الدوائر الحكومية (حافظ 2013). وتعتبر هذه الحالة مثالاً صارخًا يوضح كيف أن الممارسات غير الرسمية تمهد الطريق للمحسوبية والخلل الشامل داخل نظام التعليم. ويضاف هؤلاء الموظفون الوهميون إلى حالات "التغيب، وارتكاب أشكال غير قانونية من العقوبة، وممارسة إعطاء الدروس الخصوصية بالمخالفة للقانون، وتسهيل الغش، وتقديم بيانات غير دقيقة عن درجات الطلاب، والحضور، ومختلف الأنشطة" (صبحي 2023).

وهناك أمثلة على الفساد تشمل فرض رسوم غير مصرح بها، وتحويل مسار الأموال، وتضخيم معدلات الالتحاق بالمدارس، وتوجيه المستلزمات المدرسية إلى غير مكانها الصحيح، وبيع درجات الاختبارات والشهادات الدراسية على المستوى الجزئي في الفصول الدراسية. وأدى هذا إلى تزايد الطلب على الدروس الخصوصية، الأمر الذي ازداد تفاقمًا بفعل انخفاض رواتب المعلمين الحقيقية. وأصبحت المدارس العامة مكتظة بالطلاب، فلجأ الطلاب إلى مراكز الدروس الخصوصية حيث "اكتسب المعلمون شهرة من خلال تنبؤهم بأسئلة الامتحانات بدقة، سواء من واقع خبرتهم المهنية أو بشرائها من المسؤولين الحكوميين بالرشوة" (بي 2023). وأدان وزراء والتعليم هذا السلوك لأنه يخالف مبدأ المساواة بين الطلاب. ويؤدي هذا النظام التعليمي الموازي إلى ترسيخ الإباحية والفساد داخل النظام التعليمي (صبحي 2023).

الصحة

يقوض الفساد المستشري في قطاع الصحة في مصر جودة خدمات الرعاية الصحية والمساواة وإمكانية الحصول عليها بشكل كبير، حيث تحدثت تقارير عن تقديم رشاوى لتلقي العلاج في حينه، واختلاس الأموال، والعقود المبالغ فيها، والمحسوبية، والرواتب الوهمية. وتتطلب معالجة هذه المشكلة إصلاحات عاجلة وشاملة تركز على ترسيخ الشفافية والمساءلة والممارسات الأخلاقية داخل القطاع. وتعتبر التدابير الفعالة لمكافحة الفساد خطوة حاسمة الأهمية لتحسين نواتج الرعاية الصحية واستعادة ثقة الجمهور وضمان استخدام الموارد بكفاءة لصالح السكان بأكملهم.

فعلى سبيل المثال، أصدرت محكمة مصرية سنة 2022 حكمًا بالسجن 10 سنوات وغرامة 500 ألف جنيه مصري (حوالي 10500 دولار أمريكي) على محمد الأشهب، طليق وزيرة الصحة السابقة هالة زايد، على خلفية اتهامات بالفساد. وأُلقي القبض على الأشهب، وهو مسؤول كبير بكبرى شركات التأمين على الحياة المملوكة للدولة في مصر، بتهمة قبول رشوة قدرها 5 ملايين جنيه مصري (حوالي 105 آلاف دولار أمريكي) من أصحاب مستشفى خاص غير مرخص. وكان الهدف من هذه الرشوة استصدار ترخيص للمستشفى على الرغم من عدم استيفائه المعايير اللازمة (طبيخة 2022). كما حُكم على محمد بحيري، المسؤول السابق بإدارة التراخيص بوزارة الصحة، بالسجن لمدة سنة واحدة، فيما برأت المحكمة وسيطي الرشوة وهما عطية الفيومي وحسام الدين فودة (طبيخة 2022).

وأثناء جائحة كوفيد 19، أعطي المرضى أقنعة قديمة مقلّدة في 15 مستشفى على الأقل من أصل 27 مستشفى عزل استُخدمت كمرافق للحجر الصحي (السيد 2020). علاوة على ذلك، تعتبر تجارة الأعضاء في القطاع الصحي المصري قضية مثار قلق عميق، وصارت بمنزلة شريان حياة اقتصادي بين المواطنين الأشد حرمانًا، مما يثير شواغل أخلاقية خطيرة. وبفضل اللامبالاة السياسية وعدم إنفاذ العقوبات صارت هذه التجارة جزءًا من سلسلة إمداد صناعة زراعة الأعضاء عالميًا (كولومب ومونيروزمان 2024). إن غض الطرف بلا مبالاة عن نشاط بيع الأعضاء، المعروف باسم

"الفساد الرمادي" (وهو على الأرجح نشاط غير أخلاقي لا يثير قلقًا كبيرًا ولا غضبًا جماهيريًا (هايدنهايمر 1996)) يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه القضية. ولم ينجح إنشاء لجان طبية وتعديل التشريعات الجنائية في الحد من تجارة الأعضاء. واستخدمت الجماعات الإجرامية في مصر العقوبات لإسكات ضحاياها، مع تهديد "المتبرعين" المهاجرين بالاعتقال أو الاحتجاز في حال تبليغهم عن الانتهاكات. وعلى الرغم من إنشاء لجان طبية لتنظيم هذا النشاط، فقد تم استخدامها لشرعنة وتبييض عمليات زرع الأعضاء غير المشروعة التي تورط فيها أطباء وممرضون وأساتذة جامعيون أعضاء في "عصابة الاتجار بالأعضاء" (بي بي سي 2016(أ)).

ويعتبر الفشل في تطبيق التشريعات بشكل فعال دليلاً على إساءة استغلال السلطة بشكل غير قانوني من جانب الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وتعاني المستشفيات المحلية في مصر من الاكتظاظ ونقص الكوادر وقلة الموارد، حيث يدفع 62% من المرضى تكاليف الإجراءات الصحية من جيوبهم (خليفة وآخرون 2022). ومن لا يستطيعون تحمل تكاليف الدفع من جيوبهم يُحرمون فعليًا من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، ناهيك عن خدمات زراعة الأعضاء باهظة الثمن. وبنفس المنطق المتبع في الدروس الخصوصية، يتعين على المواطنين دفع ثمن الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة مجانًا.

الحكم المحلي

يستشري الفساد في مصر أيضًا على المستوى دون الوطني، ويتفاقم بفعل تعقيدات نظام الإدارة المحلية. وتنشأ تعقيدات النظام من عدة عوامل، منها العدد الهائل من المستويات والوحدات الإدارية، التي تبلغ في مجموعها 27 محافظة، و 186 مركزًا/بلدية، و 225 مدينة، و 85 حيًّا، و 4737 قرية. ويؤدي تداخل المسؤوليات بين المستويات الحكومية المحلية والمركزية إلى عدم فعالية التواصل والتعاون، مما يساهم في ترهل جهاز الدولة. علاوة على ذلك، فإن من يشغلون مناصب في الحكومات المحلية هم في الغالب متقاعدون من الجيش أو الشرطة أو الأجهزة الأمنية (منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة 2018:16).

فعلى سبيل المثال، يتمتع المحافظ بسلطة محدودة وغير واضحة المعالم، مما يسفر عن تغييرات هيكلية تعسفية تعتمد على الفلسفة الشخصية لكل محافظ. ويحول هذا اللبس، مع عدم وضوح مهام واختصاصات المناصب العليا والافتقار إلى إجراءات موحدة قياسيًّا، دون المساءلة الفعالة ويكرّس الفساد داخل إطار الحوكمة المحلية (جمال الدين وآخرون 2018).

وتشكل المركزية المفرطة عاملاً رئيسيًّا آخر يساهم في الفساد في مصر، حيث يحتل البلد المرتبة 114 من أصل 158 بلدًا في مجال اللامركزية وقرب الحكومة من الشعب. وتحد هذه السمة من سلطة اتخاذ القرار والاستقلال المالي على المستوى المحلي، مما يسفر عند انعدام المساواة في توزيع الموارد وضعف تقديم الخدمات. ويتسبب امتناع الحكومة المركزية عن تفويض السلطات في عرقلة تنمية الموارد البشرية على المستوى المحلي، ويكرس الاعتمادية بين المسؤولين المحليين على الحكومة المركزية (ماكسيم وشاه 2014). ويسفر هذا الوضع عن توسيع الفجوات التنموية وزيادة مستويات الفقر، خاصةً في صعيد مصر، وبالتالي ديمومة دورة من عدم الكفاءة والفساد (جمال الدين وآخرون 2018).

ويشكل الإطار القانوني الذي يحكم الإدارة المحلية في مصر عائقًا كبيرًا أمام الحوكمة الفعالة وجهود مكافحة الفساد. فالعديد من عمليات الإدارة المحلية، كمنح التصاريح وتنفيذ المشاريع، عرضة للتلاعب لعدم وجود قوانين واضحة ومنسقة. وتشهد الحكومات المحلية المصرية بانتظام أمثلة على تسريع الإجراءات أو تعطيلها من خلال المدفوعات غير الرسمية أو التأخيرات. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ألقي القبض على مسؤول حكومي لمحاولته إجبار مستثمر على دفع رشوة مقابل الموافقة على نقل ملكية أرض تزيد قيمتها عن 1.6 مليون دولار أمريكي. كما وُجهت اتهامات إلى ضابط شرطة ومسؤول في إدارة المرور بإدارة شبكة لتزوير وثائق المركبات المحتجزة بغرض بيعها بشكل غير قانوني (حسن 2024).

ويعتبر انهيار المباني أمرًا شائعًا للغاية في مصر، حيث أدى انهيار مبنى من خمسة طوابق في القاهرة عام 2023 إلى مقتل 14 شخصًا، ولم يكن هذا المبنى حاصلاً على ترخيص بناء (حسن 2023). وقبل أسابيع، انهار مبنى مكون من

14 طابقًا في الإسكندرية، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة العشرات (حسن 2023). وتشير التقارير إلى تفشي الفساد في إصدار تراخيص البناء، وكثيرًا ما تُدفع رشاوى للمسؤولين لغض الطرف عن مخالفات البناء (حسن 2023). وكشفت دراسة أجراها المركز المصري لحقوق السكن عن وجود 1.4 مليون عقار مهدد بالانهيار في مختلف أرجاء مصر. وتشير التقديرات غير الرسمية بقوة إلى وجود أكثر من 7 ملايين عقار مخالف لقوانين البناء (حسن 2023).

وأخيرًا فإن الإطار التشريعي يبدو في كثير من الأحيان مجرد تصريحات سياسية تفتقر إلى آليات عملية للإنفاذ. ويتطلب الإصلاح الفعال معالجة مواطن الضعف القانونية هذه، وضمان وجود قوانين واضحة، وتعزيز التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة لزيادة المساءلة والشفافية (جمال الدين وآخرون 2018).

الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في مصر

تقدم الأقسام التالية نظرة عامة على الإطار القانوني والمؤسسي الحالي لمكافحة الفساد في مصر. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من القوانين المتطورة لمكافحة الفساد والمؤسسات المسؤولة في البلد، فتغيب المساواة عن تطبيق التشريعات الحالية، مما يمكّن المسؤولين الحكوميين فعليًا من "التصرف وهم بمأمن من العقاب" (شبكة GAN Integrity للنزاهة 2020؛ وزارة الخارجية الأمريكية 2022).

الاتفاقيات والمبادرات الدولية

صادقت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي أول وثيقة دولية ملزمة قانونًا لمكافحة الفساد توفر إطارًا شاملاً لمنع الفساد وتعزيز التعاون الدولي وتسهيل استعادة الأموال المنهوبة. ووقّعت مصر على هذه الاتفاقية في عام 2003، وصادقت عليها في عام 2005 (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2004(أ)). لكن الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يتم بصورة غير متسقة منذ ثورة 2011 (شبكة GAN Integrity للنزاهة 2020).

كما وقّعت الدولة على الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وتُلزم الاتفاقية الأخيرة، إلى جانب البروتوكولات الملحقة بها، البلدان بتجريم الممارسات من قبيل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتصنيع الأسلحة النارية غير المشروعة، وتشجع التعاون الدولي في مكافحة شبكات الجريمة المنظمة التي غالبًا ما تسهّل الفساد. ووقّعت مصر على هذه الاتفاقية في عام 2000، وصادقت عليها في عام 2004 (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2004(ب)).

كما أن مصر أيضًا من البلدان الموقّعة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وهي مبادرة إقليمية بقيادة جامعة الدول العربية لمكافحة الفساد في الدول العربية، وتمثل التزامًا جماعيًا بوضع التدابير القانونية والإدارية اللازمة لمنع الفساد والمعاقبة عليه، حيث تشجع التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات كإنفاذ القانون واسترداد الممتلكات (جامعة الدول العربية 2010). ويركز برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقضاة والمدعين العامين التابع لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على تعزيز قدرات القضاة والمدعين العامين لفهم وتنفيذ التدابير الفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشمل التدريب والموارد اللازمة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالجرائم المالية (مجموعة العمل المالي 2018).

كما أن البلد أيضًا عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي هيئة إقليمية تابعة لمجموعة العمل المالي، حيث تتوافق أطرها المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع معايير مجموعة العمل المالي. وتعتبر مصر بشكل عام ملتزمة بتوصيات مجموعة العمل المالي (كما في عام 2021)، لكن المجموعة نوهت في أحدث تقرير لها إلى أن الفساد والاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة يمثلان مخاطر واسعة النطاق في البلد (مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2021:5).

الإطار القانوني المحلي

وفقًا لهيئة الرقابة الإدارية في مصر، فإن أهم التشريعات ضمن التدابير الرامية إلى مكافحة الفساد كالآتي: قانون العقوبات (القانون رقم 58 لسنة 1937)، الذي يُفرد أبوابًا مخصوصة للرشوة، واختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر، والتزوير؛ وقانون الإجراءات الجنائية (القانون رقم 150 لسنة 1950)، الذي يحدد اختصاصات سلطات التحقيق ومأموري الضبط القضائي وواجباتهم ويوضح بالتفصيل إجراءات القبض والتفتيش والتصرف في الأشياء المضبوطة؛ وقانون الكسب غير المشروع (القانون رقم 11 لسنة 1968)، الذي يتناول مفهوم الإثراء غير المشروع وعقوباته. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول قانون هيئة الشرطة (القانون رقم 109 لسنة 1971) الجرائم المتعلقة بالأموال العامة، كالتزييف والتزوير والرشوة واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع والاختلاس وغسل الأموال. ومع ذلك تشير التقارير إلى أن إطار مكافحة الرشوة يتم تطبيقه بصورة غير متسقة (شبكة GAN Integrity للنزاهة 2020).

وتخضع الجرائم الأخرى المتعلقة بالفساد لقانون المناقصات والمزايدات (الذي يضمن الشفافية والنزاهة في أعمال تنفيذ عقود التوريدات والمقاولات والتي تقوم بها وحدات الجهاز الإداري للدولة)؛ وقانون مكافحة غسل الأموال (القانون رقم 80 لسنة 2002)، والذي يشمل التدابير الرامية إلى الحد من أنشطة غسل الأموال في مصر وخارجها؛ وقانون حظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة (الذي يجرم تضارب المصالح بين المسؤولين الحكوميين، ويلزمهم بالتخلي عن المصالح المتضاربة أو ترك مناصبهم)؛ وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات (المسؤول عن الرقابة المالية على الأموال العامة)؛ وقانون الوظائف القيادية (الذي يضمن تعيين الأفراد في المناصب القيادية من خلال عمليات شفافة وعادلة، مع منع المحسوبية والمحاباة).

وينظم قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية اختصاصات النيابة الإدارية من حيث رقابة وفحص ومباشرة التحقيقات مع الموظفين العموميين، وينظم قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية عمل واختصاصات هيئة الرقابة الإدارية والمتمثلة في بحث وتحرى أسباب القصور في العمل والكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية واقتراح وسائل تلافيها. ويهدف قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إلى تطوير مستوى الخدمة المدنية وتحقيق العدالة في معاملة العاملين، في حين يتناول قانون هيئة الشرطة الجرائم المتعلقة بالأموال العامة كالتزييف والتزوير والرشوة واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع والاختلاس وغسل الأموال. وتلعب هذه الإدارة دورًا حاسمًا في مكافحة الجرائم المالية وحماية الأصول العامة (هيئة الرقابة الإدارية 2024(أ)).

ويُعنى قانون السلطة القضائية (القانون رقم 46 لسنة 1972) بتنظيم المحاكم وسير عملها وتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم. وينظم قانون مجلس الدولة (القانون رقم 47 لسنة 1972) مجلس الدولة وينص على تشكيله، والتسلسل الهرمي للمناصب فيه، وأنواع المحاكم (الإدارية والتأديبية والإدارية العليا). وينص قانون تنظيم هيئة قضايا الدولة على إنشاء هيئة قضائية مستقلة تنوب عن الدولة فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى، وتدافع بأعضائها عن المال العام في الداخل والخارج.

وتشمل اللوائح التنظيمية الأخرى، وفقًا لهيئة الرقابة الإدارية، ما يلي: قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي (السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية)؛ وقانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (قواعد المنافسة بين مختلف الوحدات الاقتصادية بما يضمن دخول الأشخاص إلى السوق والخروج منها وفقًا للقواعد التي تحكم السوق ومنع الممارسات الاحتكارية)؛ وقانون إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية (حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية).

وأخيرًا يعنى قانون الخدمة المدنية (القانون رقم 81 لسنة 2016) بالعاملين بالجهاز الإداري للدولة من حيث تنظيم طرق التعيين وترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف ونقل العاملين وترقياتهم وتحديد طرق قياس كفاية أدائهم وأسلوب تأديبهم والجزاءات الموقعة عليهم، كما ينظم قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها (القانون رقم 47 لسنة 1973) شؤون أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال العام والذين يقومون بأداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن سير العمل والإنتاج والخدمات.

الإطار المؤسسي

يتألف الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في مصر من عنصرين محوريين، وهما جهاز الرقابة العامة وأجهزة الرقابة الخارجية (هيئة الرقابة الإدارية 2024(ب)). ويتمثل جهاز الرقابة العامة بشكل رئيسي في هيئة الرقابة الإدارية، التي تأسست عام 1964 كهيئة رقابية عامة مستقلة في مصر تمارس الرقابة الإدارية والمالية والجنائية على الهيئات العامة، وتلعب دورًا محوريًّا في مكافحة الفساد من خلال معالجة القضايا التي تعوق العدالة، والمشاركة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، ونشر الوعي بمخاطر الفساد وأضراره (هيئة الرقابة الإدارية 2024(ج)). وتلتزم هيئة الرقابة الإدارية، كهيئة عريقة، بالمحافظة على النزاهة والمساءلة في القطاع العام (هيئة الرقابة الإدارية 2024(ج)). وغالبًا ما تتعرض هيئات مكافحة الفساد في مصر لانتقادات نتيجة افتقارها إلى الاستقلالية عن الحكومة والجيش (مؤسسة مكافحة الجريمة المنظمة والفساد 2020).

وتشمل أجهزة الرقابة الخارجية عدة مؤسسات، كالجهاز المركزي للمحاسبات، وأجهزة ووحدات وزارة المالية (المراقبون الماليون)، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وهيئة النيابة الإدارية، وإدارة الكسب غير المشروع، والإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة (وزارة الداخلية)، ووحدة مكافحة غسل الأموال، والهيئة العامة للرقابة المالية، واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس مجلس الوزراء، واللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة الوزير رئيس هيئة الرقابة الإدارية.

تأسس الجهاز المركزي للمحاسبات سنة 1942 كهيئة محورية مسؤولة عن الرقابة على جميع إيرادات ومصروفات الحكومة، وصُمّم أصلاً كمراقب داخلي، ويتم تعيين رئيسه من قِبل رئيس الجمهورية لمدد قوامها أربع سنوات ولا يجوز عزله من منصبه، مما يضمن استمرارية عمل الجهاز (مدونة بهية 2016). وفي عام 1988، تم توسيع صلاحيات الجهاز المركزي للمحاسبات في مراجعة الحسابات بشكل كبير لتشمل الرقابة على الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات المهنية (مدونة بهية 2016). وأفادت تقارير بأن الجهاز المركزي للمحاسبات يتعمد التضليل فيما يتعلق بتكلفة الفساد وإهدار الأموال في البلد (بي بي سي 2016(ب)).

وهناك عدد من الهيئات الحكومية الإضافية التي تراقب مكافحة الفساد في مصر. كما تلعب وزارة المالية أيضًا دورًا حاسم الأهمية من خلال الرقابة المالية الشاملة ووضع السياسات، حيث تتولى الوزارة رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة، وتنسيق الموازنات وترشيد وضبط الإنفاق الحكومي وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتتولى هذه السلطة المالية المركزية إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة، وتضمن توافقها مع الأهداف القومية الأوسع، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًّا في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية (وزارة المالية 2024).

وتعتبر المسؤوليات الرقابية لوزارة المالية ذات أهمية حيوية لأداء مسؤوليتها في مكافحة الفساد. وتشرف الوزارة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتمارس أعمال الرقابة والمتابعة والإشراف الفني على الأجهزة المالية والحسابية في حدود القوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن (وزارة المالية 2024). وبرقابتها على المعاملات المالية وتنفيذ الميزانية، تعمل الوزارة على منع اختلاس المال العام وإساءة استخدامه، الأمر الذي يلعب دورًا محوريًّا في الحد من سوء السلوك المالي في العمليات الحكومية. ومع ذلك فقد رأينا فضائح فساد عديدة تتعلق بوزارة المالية، كتوجيه الاتهام لمحاسب في عام 2024 بتقديم وتلقي رشاوى (القمش 2024) واتهامات الفساد التي أثيرت أخيرًا فيما يتعلق بوزير المالية (أخبار الغد 2024).

ويلعب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر دورًا في جهود الدولة الرامية إلى مكافحة الفساد، حيث يهدف إلى إصلاح نظم الإدارة الحكومية ورفع كفاءة الأداء. وأنشئ الجهاز بالقانون رقم 118 لسنة 1964 كهيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع مجلس الوزراء (الهيئة العامة للاستعلامات 2023)، ويهدف في المقام الأول إلى تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الإداري، ورفع كفاءة الأداء بمختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة، والتأكد من مدى تنفيذ الأجهزة الحكومية لمسؤولياتها بشكل فعال وعادل (الهيئة العامة للاستعلامات 2023).

وتشمل مبادرات مكافحة الفساد التي تبناها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة صياغة واقتراح القوانين واللوائح المتعلقة بالخدمة المدنية، مع ضمان تنفيذها وتوفير الرقابة الفنية عليها. وهذا يشمل التفتيش الدوري على إدارات شؤون العاملين، ووضع نظم اختيار وتوزيع العاملين لشغل الوظائف على أساس الصلاحية وتكافؤ الفرص، واقتراح سياسة الرواتب والعلاوات والبدلات والمكافآت تحقيقًا للعدالة والشفافية (الهيئة العامة للاستعلامات 2023). ويساهم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، من خلال وضعه وتطبيقه معايير رفيعة للحوكمة والمساءلة في ممارسات الخدمة المدنية، مساهمة كبيرة في الحد من فرص الفساد داخل الجهاز الحكومي في مصر.

وتلعب هيئة النيابة الإدارية في مصر دورًا بالغ الأهمية في إطار مكافحة الفساد في البلد، كما ينص القانون رقم 117 لسنة 1958. وتتولى هذه الهيئة مهمة رقابة وفحص ومباشرة التحقيق في الجرائم الإدارية والمالية بين الموظفين المدنيين على كافة مستويات الحكومة. وتباشر الهيئة التحقيق في القضايا وإعدادها للتقاضي، حيث تقوم بتسليم الجناة إلى المحاكم الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الهيئة كمنصة داخلية للتبليغ عن المخالفات يمكن للموظفين العموميين من خلالها التبليغ عن وقائع الفساد. ويعزز هذا الدور المزدوج المتمثل في المقاضاة وتوفير آلية للتبليغ فعالية هيئة النيابة الإدارية في مكافحة الفساد وترسيخ النزاهة في قطاعات الخدمة العامة (الهيئة العامة للاستعلامات 2024).

وتراقب إدارة الكسب غير المشروع في مصر النزاهة المالية للموظفين العموميين، وتختص بمهمة الفحص الدوري لإقرارات الذمة المالية، وتضمن الشفافية والمساءلة في مختلف أجهزة الدولة. وتتولى الإدارة التحقيق في أي شكاوى تتعلق بإثراء الموظفين المدنيين بشكل غير مشروع نتيجة لإساءة استغلال الوظائف العامة (الأمم المتحدة 2020). وبفضل السلطة القانونية الكبيرة التي تتمتع بها إدارة الكسب غير المشروع، يمكنها فرض الحراسة على الأصول المملوكة للأفراد محل التحقيقات، مما يضمن المحافظة على هذه الأصول بلا مساس لحين الانتهاء من التحقيقات (الأمم المتحدة 2020).

وتتولى الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة، التابعة لوزارة الداخلية المصرية، حماية الاقتصاد الوطني والموارد العامة (الأمم المتحدة 2020)، حيث تتصدى لمختلف الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك الرشوة واستغلال النفوذ والاحتيال والتزوير وغسل الأموال والجرائم المتعلقة بالمكاسب غير المشروعة وتهريب العملات. ويتمتع أفراد الإدارة بصلاحيات مأموري الضبط القضائي باعتبار هذه الإدارة سلطة رقابية قضائية تخضع لقانون هيئة الشرطة وقانون الإجراءات الجنائية (الأمم المتحدة 2020).

وتعتبر وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي أنشئت بموجب قانون مكافحة غسل الأموال المصري (القانون رقم 80 لسنة 2002)، ذات أهمية بالغة في حماية النظام المالي من الأنشطة غير المشروعة، حيث تتعاون مع جهات التحقيق المالي المحلية والدولية لفحص الأنشطة المشبوهة والتحقيق فيها، وتضمن الامتثال من خلال الرقابة الصارمة والتنسيق مع السلطة القضائية وغيرها من السلطات المختصة (الأمم المتحدة 2020). وتعمل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال وضع اللوائح والإجراءات وإنفاذها، بشكل فعال على منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساهم في سلامة واستقرار الإطار الاقتصادي في مصر (الأمم المتحدة 2020).

أنشئت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2890 لسنة 2010 برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء الأساسيين ورؤساء الهيئات الحكومية المهمة (الأمم المتحدة 2020). وتضمن هذه اللجنة رفيعة المستوى التزام مصر بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، حيث تتولى صياغة سياسات تتواءم مع المعايير العالمية وتنسيق الجهود الوطنية للوفاء بالالتزامات الدولية (الأمم المتحدة 2020). كما تمتد مسؤولياتها أيضًا إلى تقييم وتحسين الأطر القانونية المحلية بشكل دوري لضمان فعاليتها في منع الفساد ومكافحته، ومن ثم المحافظة على النزاهة داخل القطاعين العام والخاص في مصر (الأمم المتحدة 2020).

وأخيرًا أنشئت اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1022 لسنة 2014، وتعتبر من أهم عناصر إطار مكافحة الفساد في مصر. ويترأس هذه اللجنة رئيس هيئة الرقابة الإدارية، وتضم ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية (الأمم المتحدة 2020). ويتمثل هدفها الأساسي في وضع ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك بهدف القضاء على الفساد في مختلف قطاعات جهاز الدولة (الأمم المتحدة

2020). وتتمتع اللجنة الفرعية بطيف واسع من الصلاحيات والمسؤوليات، حيث تتلقى البلاغات بشأن الأنشطة الفاسدة، وتحقق مع مرتكبيها، وتقترح الحلول للقضاء على الفساد مع عملها في الوقت نفسه على تعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع (الأمم المتحدة 2020). كما تقوم بتصميم برامج تدريبية وورش عمل لتعزيز قدرات الأفراد المسؤولين عن منع الفساد والحد منه، والتنسيق مع أجهزة الدولة لوضع خطط تدريبية موحدة (الأمم المتحدة 2020). علاوة على ذلك، تدرس اللجنة أفضل الممارسات الدولية لمكافحة الفساد في النظم الإدارية الحديثة، حيث تستفيد من هذه المعرفة لوضع توصيات لتعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع المصري ونشر الوعي بالآثار الضارة للفساد بين المواطنين (الأمم المتحدة 2020).

هناك هيئات عديدة تراقب الفساد في مصر، وعددها يفوق ما نجده في الكثير من الدول الأخرى، مما دفع بعض الخبراء إلى التنويه إلى أن هذه الكثرة ربما تدل على ضعف في الجهاز الإداري للحكومة (ميدل إيست مونيتور 2024). وعلى الرغم من كل هذه الهيئات الرقابية وأجهزة مكافحة الفساد، يظل الفساد يشكل قضية مستفحلة في البلد. ورأينا قضايا بارزة تورط فيها مسؤولون يعملون بهذه الهيئات الرقابية وُجّهت إليهم اتهامات بالفساد، مما يدل على وجود مشكلة أعمق. فعلى سبيل المثال، أثيرت قضية فساد في عام 2023 تورط فيها مدير إدارة الكسب غير المشروع، الذي اتُّهم بتلقي رشاوى مقابل تخليص وإنهاء صفقات ومعاملات ومستخلصات جمركية (ميدل إيست مونيتور 2024).

أصحاب المصلحة الآخرون

المجتمع المدني

على غرار الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعْمد السلطات المصرية إلى قمع المعارضة وخنق الفضاء المدني، مع فرض قيود على المنظمات غير الحكومية، حيث أصبحت بيئة المجتمع المدني في مصر تعاني من قيود شديدة، وازداد هذا الوضع سوءًا في فترة ما بعد الثورة. ففي عام 2014، تم تعديل المادة 78 من قانون العقوبات المصري بهدف منع التمويل الأجنبي للأفراد والمنظمات المحلية العاملة في مصر (صادق 2014). وهذا التعديل معناه معاقبة أي فرد يطلب أو يتلقى أموالاً أو تجهيزات من دولة أجنبية أو منظمة خاصة أجنبية بهدف القيام بأفعال تضر بالمصلحة الوطنية أو زعزعة السلم العام بالسجن المؤبد وغرامة تصل إلى 69 ألف دولار (صادق 2014). وقد أعرب أفراد المجتمع المدني عن شواغلهم في مستهل الحديث عن هذا التعديل، مشيرين إلى أن المادة المعدلة يمكن إساءة استخدامها بسهولة لاعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، وأنها تفرض قيودًا غير مبررة على ما يؤدونه من عمل (صادق 2014).

ويفرض قانون المنظمات غير الحكومية لسنة 2017 أيضًا قيودًا غير مبررة على الحق في حرية التعبير، ويحد من عمل منظمات المجتمع المدني. وتتولى هيئة إدارية جديدة، تضم أعضاء من الأجهزة الأمنية، الإشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية وأنشطتها وتمويلها وحلها (منظمة العفو الدولية 2023). وكما في 5 أبريل/نيسان 2023، أعلن وزير التضامن الاجتماعي أن 35653 منظمة غير حكومية قامت بالتسجيل بموجب قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي لسنة 2019. وتعرّض العديد من العاملين في المنظمات غير الحكومية للسجن ظلمًا وصدرت ضدهم أحكام على خلفية اتهامات زائفة، مثل "نشر أخبار كاذبة"، ومن ضمنهم محمد بكر، مؤسس ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات، وعزت غنيم، مؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات (منظمة العفو الدولية 2023). قبل قانون 2019، كانت السلطات تحدثت عن وجود 52,500 جمعية أهلية في البلد (منظمة العفو الدولية 2023). وبعد ذلك لم يسجل سوى 35,653 جمعية، وأفادت الجمعيات التي سجلت بأن السلطات تعمّدت تأخير أو رفض الموافقة على تمويلها أو مشاريعها (منظمة العفو الدولية 2023).

وتوجد منظمتان تعملان حاليًا على نشر الوعي بمكافحة الفساد، وهما المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. لكن المجتمع المدني المحدود الذي ما زال له وجود في البلد يعمل في ظل ظروف بالغة التقييد، وقد ازداد هذا الوضع سوءًا منذ التغييرات التشريعية في عام 2013 (والأحدث منها).

وسائل الإعلام

تلعب وسائل الإعلام في مصر دورًا حاسم الأهمية في الكشف عن الفساد، لكنها تعمل في بيئة مليئة بالتحديات تحت أعين الرقابة الحكومية، التي تقيد حرية التعبير. وكانت اعتقالات الصحفيين ممارسة شائعة في عهد مبارك، لكن التقارير تشير إلى أنها أصبحت ممارسة ممنهجة في عهد السيسي (مراسلون بلا حدود 2024(ب)). وتقول مراسلون بلا حدود إن مصر "من أكبر السجون في العالم بالنسبة للصحفيين" (مراسلون بلا حدود 2024(ب)). ويحجب البلد أكثر من 600 موقع إلكتروني إخباري وحقوقي وغير ذلك (منظمة العفو الدولية 2024).

وتخضع ملكية الغالبية العظمى من وسائل الإعلام لهيمنة الدولة (الهيئة الوطنية للإعلام، والأهرام، والأخبار، والجمهورية)، والجيش (الذراع الإعلامي للجيش)، والجهات الموالية للحكومة (شبكة دي إم سي، وسي بي سي، وأون تي في). وتؤثر هذه الملكية المركّزة أكبر التأثير على محتوى وسائل الإعلام، وتقيّد حرية الصحافة بشدة. وتشمل وسائل الإعلام الخاصة الأخرى صحيفتي المصري اليوم والشروق، اللتين تعملان في ظل قيود مشددة. وقد تعرضت الصحيفة الإلكترونية المستقلة "مدى مصر" لمداهمة على أيدي قوات الأمن في عام 2019 (بي بي سي 2019).

وكما في يونيو/حزيران 2024، يوجد 15 صحفيًّا في السجن أو مدانين أو رهن التحقيق على خلفية اتهامات من قبيل "نشر أخبار كاذبة" أو الانتماء إلى جماعة إرهابية" أو "إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". ويقبع المدون محمد إبراهيم رضوان المعروف باسمه المستعار "محمد أكسجين" في السجن منذ خمس سنوات، حيث يتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي على خلفية تغطيته للاحتجاجات المناهضة للفساد. وقد منحته منظمة مراسلون بلا حدود جائزة الشجاعة في ديسمبر/كانون الأول 2023 (مراسلون بلا حدود 2024).

وفي عام 2023، أفرجت السلطات المصرية عن صحفي من قناة الجزيرة بعد احتجازه لنحو أربع سنوات رهن الحبس الاحتياطي (الجزيرة 2023)، حيث كان ضمن عدد من صحفيي الجزيرة الذين اعتقلتهم السلطات منذ الانقلاب الذي أطاح الرئيس محمد مرسي عام 2013 (الجزيرة 2023). وتم تمديد احتجازه مرارًا استنادًا إلى "ادعاءات لا أساس لها من الصحة"، وما زال اثنان من زملائه رهن الاحتجاز في البلد (الجزيرة 2023).

المراجع

وسام عبد العليم، 2014. النيابة الإدارية تطلب من "المحاسبات" فحص مكافآت مستشار وزير التعليم

Abdallah, N. and S. El Safty. 2024. Egypt will raise the subsidised bread price by 300%, PM says. Reuters.

Adly, A. 2020. Cleft capitalism. The social origins of failed market making in Egypt. Stanford University Press

هيئة الرقابة الإدارية. 2024 (أ). الإطار التشريعي.

هيئة الرقابة الإدارية. 2024 (ب). الإطار المؤسسي.

هيئة الرقابة الإدارية. 2024 (ج). عن الهيئة.

AFP. 2023. Egypt Ex-graft chief freed from prison, charged again: Activist

أحمد الغنيمي، 2021. الجيش المصري بعد عقد من يناير/كانون الثاني. ما الذي يجب أن نتابعه؟

محمد القماش. 2024. «استغل وظيفته بغير حق».. تفاصيل اتهام «موظف» بوزارة المالية وآخرين بـ«الرشوة».

Al Jazeera. 2023. Al Jazeera journalist released from detention in Egypt.

Amnesty International. 2020. Egypt: Human rights activist arrested outside public prosecutor's office.

Amnesty International. 2023. Egypt: Independent civil society organisations at risk of closure after NGO deadline passes

Amnesty International. 2024. Egypt 2023.

Aref, M. No date. What is neoliberalism and how did it work under the infitah?

Baheyya Blog. 2016. Public audit.

Basel Institute on Governance. 2023. Sextortion: An unaddressed form of corruption and sexual abuse. Research case study 6.

BBC. 2016a. Egypt arrests 'organ trafficking ring'.

BBC. 2016b. Egypt's corruption fact-finding committee: Audit bureau report exaggerated and deliberately misleading.

BBC. 2018. Egypt to regulate popular social media users.

BBC. 2019. Mada Masr: Egypt independent news outlet's office 'raided'

Bellin, E. R. and Lane, H. E. (eds.). 2016. Building rule of law in the Arab world. Tunisia, Egypt, and beyond. Lynne Rienner Publishers.

Bertelsmann Foundation. 2024. Bertelsmann Transformation Index.

Cabral, S. 2024. What to know about the federal trial of NJ Senator Robert Menendez.

Cafiero, G. 2024. How Israel's war on Gaza is bleeding Egypt's economy. Aljazeera.

Chung, C. 2023. War-inflicted slowdown ends robust year for tourism in Middle East. The New York Times.

Columb, S. and Moniruzzaman, M. 2024. The state of the organ trade: Narratives of corruption in Egypt and Bangladesh.

Dawn. 2023. US: Suspend Military Aid to Egypt in the wake of Menendez indictment for corruption by Egyptian government

Doughan, Y. 2017. Corruption in the Middle East and the limits of conventional approaches. GIGA Focus, no. 5. Hamburg: German Institute of Global and Area Studies.

Egypt Watch. 2022. The Egyptian army's economy: dominance, corruption, and huge gains

ElGhazaly Harb, S. 2024. Why Egypt is growing more unstable fast. Journal of Democracy.

ElSayyed, S. 2020. Egyptian medical staff treating Covid-19 patients given old, fake masks. Organised Crime and Corruption Reporting Project.

ERCAS. No date. Egypt.

Fayed, AA 2018. Corruption in the Egyptian secondary education. PhD dissertation, King's College London. University of London.

Fayed, AA 2019. Education corruption: Egypt.

Financial Action Task Force. 2018. Anti-money laundering and counter terrorist financing for judges & prosecutors.

France, G. 2022. Criminalising sextortion: Challenges and alternatives. Transparency International.

Freedom House. 2023. Egypt.

Freedom House. 2024. Egypt.

Gamal El-Din, A., Saeed Ali, R. and Abughattas, R. 2018. Curbing corruption in Egypt: A focus on local administration reform.

GAN Integrity. 2020. Egypt risk report.

GGTN. 2023. Egyptian judge accused of 'sexual bribery'.

أخبار الغد. 2024. فضيحة وزير المالية المصري: هل سيواجه الدكتور معيط السجن؟

Guirado, L. 2023. The Lead-Up to Egypt's 2023 Presidential Election. The Tahir Institute.

أحمد حافظ، 2013. تداعيات فضيحة التعاقد مع 1387 معلمًا لـ183 تلميذًا بمدرسة بالشرقية.

أحمد حافظ، 2014. رد وزارة التربية والتعليم على إنفاق 222 ألف جنيه على بدل وجبات غذائية.

Hassan, M. 2023. Deadly real estate in Egypt: corruption, bribery and more. Middle East Monitor.

Hassan, M. 2024. Corruption in Egypt – its guards are its thieves!

Heidenheimer, A.J. 1996. The topography of corruption: Explorations in a comparative perspective

Human Rights Watch. 2020. IMF: Demand transparency for Egypt military's firms

Human Rights Watch. 2021. Egypt: Terrorism laws abused in businessmen's arrests.

Human Rights Watch. 2024 (أ). Egypt: Court punishes activists for challenging al-Sisi.

Human Rights Watch. 2024 (ب). Egypt: New laws entrench military power over civilians.

IMF. 2016. IMF executive board approves US$12 billion extended arrangement under the extended fund facility for Egypt.

IMF. 2024. IMF reaches staff level agreement on the third review of the extended fund facility with Egypt.

Khalifa A.Y.; Jabbour J.Y.: Mataria A.; Bakr M.; Mathauer, F. I. 2022. Purchasing health services under Egypt's new universal health insurance law: What are the implications for universal health coverage?

Kirşanli, F. 2023. Crony capitalism and corruption in the Middle East and North Africa.

League of Arab States. 2010. Arab Anti-Corruption Convention.

Library of Congress. 2014. Egypt: Presidential Decree Enhances Punishments Against Legal Persons and Individuals Receiving Foreign Funding.

Magdi, A. 2023. How brute violence became Egypt's answer to virtually everything. Human Rights Watch.

Maksym, I. and Shah, A. 2014. How close is your government to its people? Worldwide Indicators on Localisation and Decentralization.

Mandour, M. 2020. Egypt: A state serving the military.

Medhat, A. 2022. Health minister's ex-husband, senior ministry official found guilty in bribery case. Mada.

MENAFATF. 2021. The Arab Republic of Egypt.

Michaelson, R. and Youssef, A. 2019. Sisi wins snap Egyptian referendum amid vote-buying claims. The Guardian.

Middle East Monitor. 2022. Egypt: Former education minister faces corruption claims.

Ministry of Finance. 2024. Objectives.

Mozquer, H. 2023. The Middle East has a 'sextortion' problem. Foreign Policy.

Organised Crime and Corruption Reporting Project – OCCRP. 2020. NGOs demand transparency on Egypt IMF loan.

Organised Crime and Corruption Reporting Project – OCCRP. 2024. Philip Morris enters Egypt market following disputed tender.

Reporters Without Borders. 2024 (أ). RSF refers Egyptian blogger's torture to UN special rapporteur.

Reporters Without Borders. 2024 (ب). Egypt profile.

Reuters. 2018. From war room to boardroom. Military firms flourish in Sisi's Egypt

Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). Corruption and Government: Causes, consequences, and reform. Cambridge University Press.

أحمد سعد، 2014. بالأسماء.. أبناء القضاة يستحوذون على 35% من تعيينات النيابة الجديدة.

محمود صبرة، 2024. الجنس علي منصات العدالة .. أبرز جرائم الرشوة الجنسية في مصر. الأولى والأخيرة.

Saleh, F. 2024. Egypt secures $8bn IMF deal after removing currency controls. Financial Times.

Sawahel, W. 2022. Egypt tops North African region in publications misconduct. University World News: Africa Edition.

Sayigh, Y. 2019. Owners of the republic: An anatomy of Egypt's military economy. Carnegie Middle East Center.

Sobhy, H. 2023. Schooling the nation: Education and everyday politics in Egypt. Cambridge University Press

State Information Service. 2023. Central Agency for Organization and Administration.

State Information Service. 2024. The administrative prosecution authority.

Tabikha, K. 2022. Egypt sentences former health minister's ex-husband to 10 years in prison over corruption.

Transparency International UK (TI UK). 2018. The officers' republic: The Egyptian military and abuse of power.

Transparency International. 2016. When sex is the currency: Corruption in the Arab World. Blog

Transparency International. 2019. Wasta: How personal connections are denying citizens opportunities and basic services.

Transparency International. 2023. Corruption Perceptions Index

United Nations Office on Drugs and Crime. 2004a. United Nations Convention against Corruption.

United Nations Office on Drugs and Crime. 2004b. United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto.

United Nations. 2011. Mechanism for the review of implementation of the United Nations Convention against Corruption.

United Nations. 2012. Legislative guide for the implementation of the United Nations Convention against Corruption.

United Nations. 2020. Description of the main bodies that prevent corruption.

United Nations. 2024. Signature and ratification status

US Department of State. 2022. 2022 Country reports on human rights practices: Egypt.

Weir, D.; Sultan, N.; van de Bunt, S. 2019. Doing business in the Arab World: Unlocking the potential of wasta.

Worldwide Governance Indicators. 2022. Worldwide Governance Indicators.

Yee, V. 2023. In Egypt, public classrooms are empty as private tutors get rich.

إخلاء مسؤولية

جميع الآراء الواردة في هذا النص تمثل آراء المؤلفين، وقد تختلف عن سياسات الوكالات الشريكة لمركز U4.

مؤسسة المشاع الإبداعي

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي (نَسْب المصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق) 4.0

الرخصة الدولية (CC BY-NC-ND 4.0)

يقوض الفساد التنمية المستدامة والشاملة للجميع، ويشكل تحديًا سياسيًّا وفنيًّا على حد سواء. ويعمل مركز U4 لموارد مكافحة الفساد على فهم الفساد ومكافحته في كل أنحاء العالم.

يتبع مركز U4 معهد كريستيان ميكلسن، وهو معهد مستقل للأبحاث الإنمائية مقره النرويج.

www.u4.no

u4@cmi.no

الوكالات الشريكة لمركز U4

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية

دائرة الشؤون العالمية الكندية

وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية

وزارة الشؤون الخارجية الدانمركية/الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية

الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي

الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

هيئة المعونة البريطانية/وزارة الخارجية والكمنولث والتنمية